نص ردن

▪ علاء حسن

مستقبل الجرة

الجرة بالدارجة العراقية "التُنكة" توفرت لها في هذه الايام ظروف مناسبة لاستعادة حضورها الغائب منذ عشرات السنين، نظرا للحاجة الضرورية لخدماتها في توفير الماء البارد نسبيا ، في اجواء ارتفاع درجات الحرارة وصعوبة تخفيض ساعات القطع الكهربائي المبرمج ، لان هذا الملف دخل في مدار التجاذب السياسي ، والوعود الحكومية في توفير الطاقة اصطدمت بعراقيل وعقبات كثيرة ، ولا يوجد في الافق مؤشرات انفراج، بسبب انشغال الاطراف المشاركة في الحكومة بأزمة اندلعت منذ نهاية العام الماضي ، ودخل رؤساء الكتل والقادة السياسيون في سجال مستمر، للبحث عن مخرج ، او عن ضوء في نهاية النفق المظلم ، بحسب تعبير جميع اعضاء مجلس النواب الحريصين على اطلالتهم اليومية عبر شاشات الفضائيات، ليحذروا من مخاطر مواقف هذا الطرف، وتلك الكتلة على مستقبل العملية السياسية ومصير الديمقراطية في العراق .

الحديث عن المستقبل اخذ مساحة واسعة هذه الايام من التصريحات، وكل جهة تدعي انها الوحيدة القادرة على ضمان الغد المشرق للمواطنين، ومع بدء العد التنازلي لموعد اجراء الانتخابات المحلية، وبعد الاتفاق على اختيار مفوضية جديدة مستقلة، تأخذ على عاتقها تنظيم العملية الانتخابية سيكون مستقبل العراقي مرتبطا برئيس هذه القائمة وليس غيرها، لمواقفه البطولية الشجاعة في حروب الردة، وداحس والغبراء، والبسوس، ووقوفه مع عنترة بن شداد في مواجهة الاعداء ، وهذا القائد التاريخي يستحق اصوات الناخبين ، لانه فرش جناحيه الكبيرين كأي طائر خرافي على مساحات جغرافية شاسعة، وبرحمته وعطائه وكرمه ، منح الخبز للفقراء ، وجعلهم يرتدون الاحذية لتجنب لدغ الافاعي والعقارب، وحافظ على امنهم من اعداء الداخل والخارج، وشيد لهم البيوت الطينية في اطار خطته الخمسية الانفجارية، وحشد جهود الكوازين لصناعة المزيد من الجرار لتحقيق شعار "في كل بيت تنكة" اي جرة لمواجهة لهيب الصيف المعروف بانه كان "ابو الفقراء" واليوم تحول الى مارد يعكر المزاج العراقي، ويقف مع الارهابيين في تهديد حياة الأبرياء.

الساحة العراقية ولله الحمد ، تضم الاف القادة التاريخيين، وكانت برامجهم قبل خوض الانتخابات التشريعية السابقة تتضمن عبارة حل مشكلة الكهرباء، وتلبية كل المطالب، خلال مدة زمنية قياسية ، وبعضهم ذكر في برنامجه تشريع قوانين تسهم في رفع المستوى المعيشي والقضاء على البطالة ، ورعاية الايتام والارامل ، وتحسين الخدمات باعادة البنية التحتية المدمرة وبجوار "التحتية" هناك اشارات لتطوير التعليم العالي واعتماد الكفاءة في توزيع المناصب ، والقضاء على الاصطفافات الطائفية، و "اسفل التحتية" الانفتاح على العالم الخارجي ، لتطوير الثقافة والفنون ، والقضاء على الامية ، وتوفير الدخل الثابت للعراقي باقرار قانون الضمان الاجتماعي ، وتحديد هوية النظام السياسي بدولة مدنية ، تعتمد المؤسسات والحكومة الالكترونية لتحسين الاداء التنفيذي ، لتحقيق مستقبل افضل ، اولى خطواته الغاء نظام القطع المبرمج ، والزام العراقيين بترك "التنكة" والكف عن استخدامها لان مستقبلها "كحف".

تواصل الاستعدادات لإطلاق مشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة

□ الموصل / نوزت شمدين

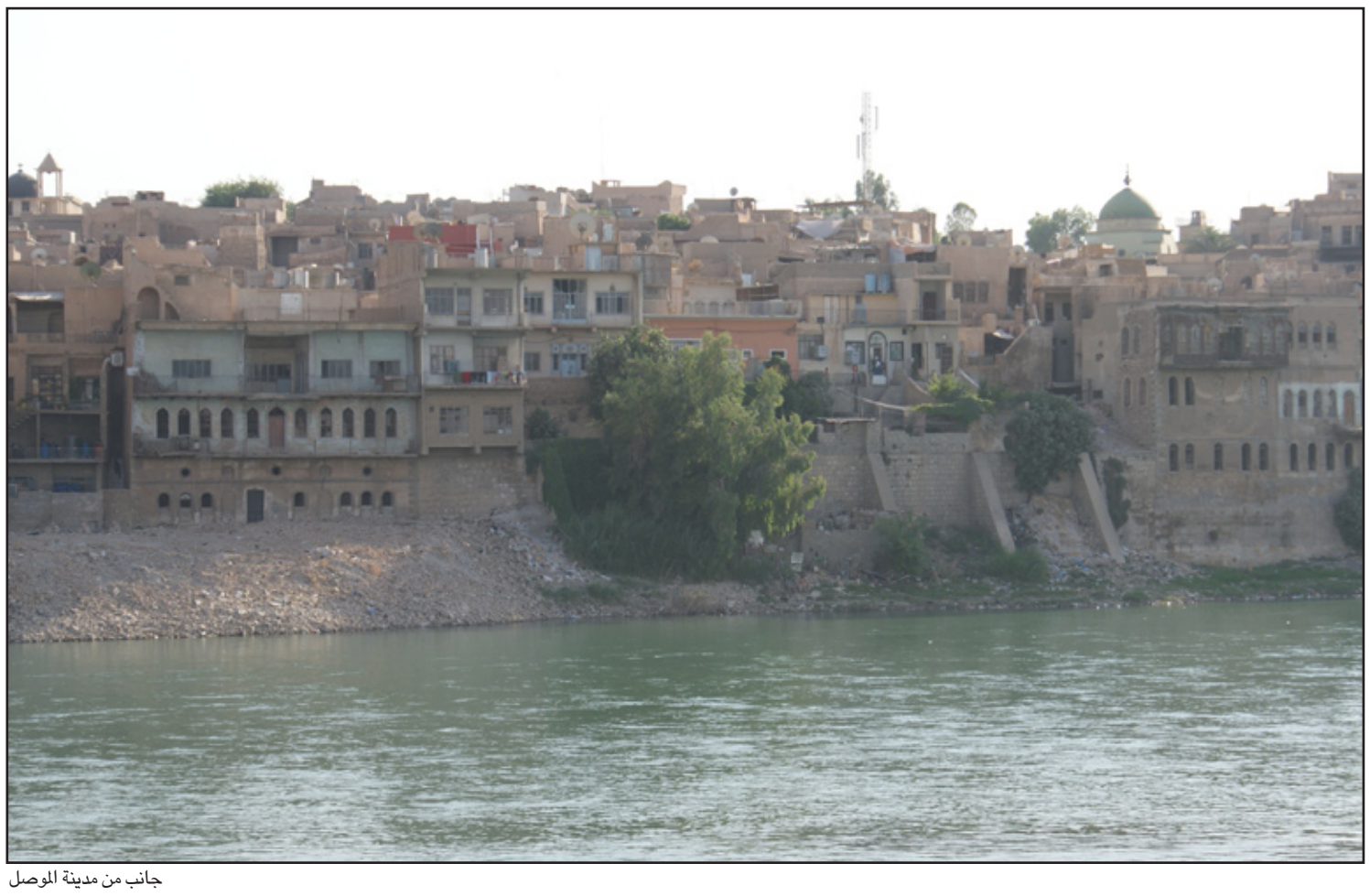

جانب من مدينة الموصل

ناقش مجلس أمناء مدينة الموصل القديمة، الاستعدادات لإطلاق مشروع التجديد الحضري لمدينتهم، الذي يهدف إلى الحفاظ على النسيج العمراني، وإعادة الحياة إلى مهن وحرف قديمة اشتهرت بها المدينة طوال قرون خلت.

ونبه المحافظ أثيل النجيفي الذي حضر الاجتماع، إلى أهمية إطلاق المشروع، لما يمكن أن يحققه من فوائد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

واستدرك "لكن قبل ذلك يتعين إعداد مستلزمات العمل كافة، منها وضع تعليمات وضوابط للبناء ضمن الرقعة الجغرافية للمشروع، وتسلم طلبات المواطنين المتعلقة بإعادة تأهيل منازلهم ومحال عملهم هناك، وتهيئة أجواء إعلامية لنشر الوعي بخصوص المشروع".

وخلص الاجتماع إلى تشكيل لجنتين، إحداهما ذات طابع هندسي تراثي، والأخرى اقتصادية اجتماعية، وتم الاتفاق على أن تبدأ المرحلة الأولى من التنفيذ في منطقة (اقليعات) على الضفة اليمنى لنهر دجلة، وأن يقوم فريق عمل متخصص بمسح ميداني، وتقديم مقترحات على أساس ذلك.

محافظ نينوى أكثر المتحمسين للمشروع، كان هو من قام بتشكيل مجلس لأمناء مدينة الموصل القديمة، الذي يضم عددا من أساتذة جامعة الموصل من ذوي الاختصاصات المختلفة كالآثار، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والهندسة المعمارية، فضلاً عن موظفين من مديرية بلدية الموصل.

ومهمة هذا المجلس، تنفيذ الدراسات التي تعدها شركات أجنبية، على الأرجح تركية، والاطلاع على العروض الاستثمارية بهذا الخصوص لاختيار الأنسب منها.

ويرى متخصصون أن أول فائدة ملموسة لمشروع التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة، ستكون منع شمول الأبنية التراثية بالهدم، ومن ثم ترميم وإعادة تأهيل الدور القديمة المتهدمة أو المتضررة، مع الحفاظ على هوية المكان، عمرانياً، مما سيفتح آفاقاً سياحية كبيرة جداً، ستنعكس بالإيجاب على مواطني المنطقة، ونينوى والعراق عموماً.

وكان المحافظ قد ذكر لـ"المدى" في وقت سابق أن المشروع لن يتوقف عند إعمار المدينة فقط، "بل سيتعدى ذلك إلى إحداث نقلة اقتصادية واجتماعية أيضاً"، مشيرا إلى أنه "يفكر في إنشاء مراكز لتطوير الكفاءات وتأهيل القدرات، تهتم بتطوير الكفاءات في الحرف اليدوية القديمة، مع فتح أسواق داخل المدينة القديمة يتم فيها عرض الأعمال اليدوية المميزة التي ينتجها حرفيو الموصل".

ومع أن الكثيرين يؤيدون المشروع، ويدعمون باتجاه تنفيذه في أقرب وقت، إلا أن هنالك أيضاً منتقدين كثرا، يفضلون الاهتمام بتوفير الخدمات لمدينة الموصل ككل، قبل التركيز على جزء صغير منها.

ولفتوا إلى أن هنالك صعوبة في تنفيذ المشروع من عدة جوانب أهمها استغراقه فترة طويلة تمتد إلى نحو ٢٥ عاماً، مع مشكلة في توفير ورصد المبالغ الخاصة بتنفيذه، إضافة إلى مبالغ خاصة للمدربين والمتدربين على الحرف الموصلية على حد سواء، وتخصيص أراض لإنشاء ورش أو أماكن خاصة بذلك.

وكان مركز دراسات الموصل، قد عقد العديد من المؤتمرات والندوات، للتنبيه على المخاطر التي تتعرض لها المدينة القديمة، والعمارة التراثية والتاريخية في نينوى على وجه العموم، ومن بين هذه المؤتمرات والندوات (أنقذوا آثار مدينة الموصل)، و(قلعة باشطابيا ومئذنة الجامع النوري)، و(التجديد الحضري لمدينة الموصل القديمة).

وذكر مدير المركز الدكتور ذنون الطائي أن العديد من التوصيات تمخضت عن ذلك، ورفعت إلى الجهات ذات العلاقة من خلال رئاسة جامعة الموصل، وأن مؤلفات علمية كثيرة أصدرها مركزه وجميعها تصب في المحافظة على هوية الموصل القديمة، ومنها (الدراسة النهائية للتصميم الأساس لمدينة الموصل)، و(خطوات في تراث الموصل)، و(التوسع العمراني لمدينة الموصل في القرن العشرين).

بيئة بابل توصي بإدخال السلع المستوردة من اليابان عبر منافذ البصرة حصراً

□ الحلة / إقبال محمد

أجرت مديرية بيئة بابل مسحا إشعاعيا لمحال الصاغة، وبيع قطع غيار السيارات المستوردة من اليابان، للتأكد من خلوها من التلوث الإشعاعي، فيما أوصت باقتصار إدخال المواد والسلع المستوردة من اليابان عبر المنافذ الحدودية في البصرة حصرا.

وقال مدير إعلام البيئة حيدر كاظم لـ"المدى": إن المسح يأتي ضمن توجيهات مركز الوقاية من الإشعاع في وزارة البيئة ودائرة حماية وتحسين بيئة الفرات الأوسط، للتأكد من سلامة قطع غيار السيارات المستوردة من اليابان، وخلوها من أية إشعاعات.

وأضاف أن التركيز على قطع الغيار اليابانية المنشأ بسببه تعرض اليابان لتسونامي عام ٢٠١٠ ألحق أضرارا بالمنشآت النووية.

وأشار كاظم إلى أن مديريته خاطبت مجلس محافظة بابل بضرورة عدم السماح بدخول أي مواد مستوردة إلا بعد الحصول على شهادة السلامة من التلوث الإشعاعي من قبل مركز الوقاية من الإشعاع، داعيا إلى السماح بدخول المواد المستوردة عبر المنافذ الحدودية في البصرة حصرا إذ تمتلك مديرية بيئة البصرة أجهزة متطورة وكوادر متخصصة أخذت على عاتقها فحص وتقييم قطع غيار السيارات.

وفي سياق متصل، ذكر كاظم أنه تم تشكيل فريق عمل من مديريتي بيئة بابل والأمن الوطني في المحافظة للتأكد من معلومات وردت من شعبة الأمن الاقتصادي تفيد بوجود مواد مشعة في الذهب المستورد من البرازيل والهند والإمارات العربية المتحدة، مبينا أنه تم زيارة محال الصاغة وإجراء الكشف المشترك عليها وكانت النتائج إيجابية ولم تكشف الأجهزة عن أية إشعاعات.

ومن جانب آخر عقدت مديرية بيئة بابل الجلسة الثالثة لمجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظة، ترأسها معاون محافظ بابل للشؤون المالية وشارك فيها مدير بيئة بابل ومدراء وممثلو الدوائر الرسمية ذات العلاقة في المحافظة.

وأوضح مدير إعلام بيئة بابل أن الجلسة ناقشت عددا من المحاور منها قلة التخصيصات المالية الخاصة باستصلاح الأراضي الزراعية، وموضوع نهر اليهودية وآثاره السلبية على صحة المواطن، إلى جانب كثرة الشكاوى المقدمة من المواطنين حول ظهور روائح كريهة في مياه الشرب المجهزة لسكنة حي الكرامة، مضيفا أنه تم أيضا مناقشة الواقع البيئي المتردي للحي الصناعي ومعمل تدوير النفايات.

وذكر أن الجلسة خرجت بعدد من التوصيات، منها تشكيل لجنة من الزراعة والبيئة وجامعة بابل لغرض دراسة البحث المقدم من ممثل مديرية زراعة بابل حول استخدام شجرة (الجوجو)، والعمل على إقامة مؤتمر أو ورشة عمل عن نهر اليهودية، إضافة إلى تفعيل لجنة التجاوزات في مديرية مجاري بابل ومخاطبة صحة بابل للقيام بحملة لغرض القضاء على البعوض باستخدام مبيدات صديق للبيئة. ولفت كاظم إلى أنه تم الإيعاز إلى بلدية الحلة لغرض تشكيل قسم بلدي في الحي الصناعي وكذلك تشكيل لجنة من البلدية والمجاري والماء والبيئة والصحة لغرض وضع الحلول اللازمة لإنهاء معاناة أهالي حي المحاربين والكرامة وبستان الحلو وغيرها حول وجود روائح في مياه الشرب، فضلا عن توصيات أخرى بشأن المواضيع التي طرحت خلال الجلسة.

نحّالُو ديالى يتجهون شمالاً هرباً من الحرارة والجفاف

□ بغداد / المدى

أفادت جمعية النحالين العراقيين في محافظة ديالى، أن المئات من أعضائها ارتحلوا إلى مناطق شمالي البلاد بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانحسار الغطاء النباتي في المحافظة، داعية الجهات الأمنية إلى تسهيل تنقلهم الذي يكون في الليل عادة للحفاظ على حياة النحل. ونقلت وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية عن رئيس الجمعية علوان المياحي قوله: إن المئات من النحالين باشروا بالارتحال الموسمي مع خلاياهم من مختلف مناطق ديالى باتجاه المناطق الشمالية للبلاد ومنها إقليم كردستان.

وأضاف أن عملية الارتحال التي تستمر إلى شهر تشرين الأول المقبل، تعتبر صعبة نتيجة ما تتضمنه من مراحل معقدة، تبدأ بنقل خلايا النحل وصولا إلى تأمين مواقع لها في شمال البلاد، مشيرا إلى أن "ارتفاع درجات الحرارة وتناقص الغطاء النباتي عوامل أسهمت في زيادة مدة الارتحال الموسمية لأغلب النحالين".

ودعا المياحي السلطات الأمنية إلى "التعامل بمرونة مع النحالين، وتسهيل مهمة انتقالهم، عبر نقاط السيطرة الأمنية لاسيما أن عملية نقل خلايا النحل تتم ليلاً، ضماناً لعدم موت النحل اختناقاً نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في أوقات النهار". وكان رئيس الجمعية علوان المياحي، أكد في تصريح صحفي العام الماضي، أن إنتاج العسل في محافظة ديالى خلال العام ٢٠١١، لم يتجاوز ٢٠٠ طن، لافتاً إلى أن هذه الكمية هي الأقل منذ أربع سنوات.

وكان المياحي قد توقع في شهر آذار (٢٠١٢)، أن يشهد الإنتاج نمواً ملموساً في المدة المقبلة، بعد توافر الدعم المادي الذي يعتبر حافزاً هاماً في اتجاه توسيع تربية النحل وزيادة إنتاج العسل، وذلك على إثر موافقة وزارة الزراعة على إقراض نحالي المحافظة نحو ملياري دينار بدون فوائد لتمكينهم من إقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية، للإسهام بدعم إنتاج العسل وزيادته في المحافظة.

وأسست جمعية النحالين العراقيين في ديالى عام ١٩٧٦، وتضم أكثر من ٤٠٠ عضو، في حين يبلغ عدد النحالين في ديالى بحسب سجلات مديرية زراعة المحافظة، أكثر من ٩٠٠ شخص منتشرين في عموم الوحدات الإدارية داخل المحافظة.

الاتصالات تعتزم نصب منظومة مراقبة الكترونية في كربلاء

□ بغداد / المدى

تعتزم وزارة الاتصالات نصب شبكة أمنية للمراقبة الإلكترونية بكربلاء العام المقبل، بكلفة ١٥٠ مليون دولار، فيما أعربت الحكومة المحلية عن حاجتها الماسة لمثل هذه الشبكة.

وقال وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، على هامش اجتماعه بالقادة الأمنيين والمسؤولين المحليين بالمحافظة: إن "الوزارة ستبدأ العام المقبل بإنشاء منظومة للمراقبة الالكترونية في كربلاء، والكلفة المقدرة للمشروع تبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار".

وأضاف أن "هذه المنظومة تتضمن نصب كاميرات تغطي عموم المحافظة، ويتم تكثيفها في الأماكن ذات الخصوصية الأمنية، مثل دوائر الدولة والمصارف والفنادق ومحيط العتبات الدينية"، مشيرا إلى أن "شركة السلام وهي إحدى الشركات المتخصصة بمجال الاتصالات ونصب المنظومات الالكترونية ستنفذ هذا المشروع".

وأشار علاوي إلى أنه "سيتم التنفيذ حالما يتم الانتهاء من جميع التفاصيل المتعلقة بالمشروع من حيث أماكن مواقع الإدارة الرئيسية والفرعية، ونقاط نصب الكاميرات وأبراج المراقبة"، موضحا أن "الأماكن المحيطة بالمدينة، ستتم مراقبتها من الجو بواسطة كاميرات محمولة على البالونات".

وتابع بالقول: إن "إدارة هذه المنظومة ستتم من قبل خبراء في الاتصالات وممثلين عن قيادات الشرطة والأمن الوطني والمخابرات".

من جانبه، أكد محافظ كربلاء آمال الدين الهر حاجة المحافظة إلى منظومة أمنية تدار الكترونيا، مشيرا إلى أن "المحافظة طالبت بمثل هذا المشروع لحفظ الأمن، لاسيما أنها تشهد دخول أعداد كبيرة من السكان من داخل العراق وخارجه".

وذكر أن "استخدام التكنولوجيا الحديثة في كشف جرائم مختلفة وقعت في دول عربية وأجنبية يجعلنا نصر على الإفادة من هذا التطور التكنولوجي"، لافتا إلى أن "هذا المشروع إذا ما نفذ فإنه سيحد من الجرائم ذات الطابعين الاجتماعي والسياسي في المدينة".

غرفة مراقبة الكاميرات

وأعلنت اللجنة الأمنية في محافظة كربلاء في التاسع من شهر شباط الماضي، موافقة مجلس الوزراء على تخصيص مبلغ ٧٠ مليار دينار لإنشاء منظومة مراقبة أمنية إلكترونية في المدينة، وفيما اعتبرت هذه الموافقة "خطوة مهمة لتعزيز الأمن"، دعت إلى عدم التعاقد مع شركات تركية لإنشاء هذه المنظومة وإناطتها بشركات دولية ذات خبرة في هذا المجال.

وكان مسؤول محلي في محافظة كربلاء كشف، في تشرين الأول ٢٠١١، عن نية كربلاء التعاقد مع شركة تركية لتجهيز المحافظة بمنظومة أمنية إلكترونية.

يذكر أن كربلاء تحيي العديد من المناسبات الدينية خلال العام، وقد كانت هذه المناسبات عرضة لهجمات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة، وتمكنت الجماعات المسلحة من الوصول إلى وسط المدينة في مرات عدة، واستهدفت في أيلول ٢٠١١ مباني حكومية قريبة من مجمع بنايات الحكومة المحلية في المحافظة.

الصحة تتلف أغذية فاسدة وتغلق معامل مخالفة في كركوك

□ بغداد / المدى

أعلنت مديرية صحة كركوك إتلاف كميات من المواد الغذائية، وغلق ومعاقبة عدد من معاملش الأغذية لمخالفتها الشروط الصحية.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور زياد طارق في تصريح صحفي: إن فرق الرقابة الصحية في كركوك، ضبطت كميات من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك تقدر بأربعة أطنان، كما قامت بإغلاق عدد من معامل الأغذية لمخالفتها الشروط الصحية.

وأضاف أن "هذه الحملة والإجراءات تأتي ضمن سلسلة نشاطات فرق الرقابة الصحية المتصاعدة في جميع أنحاء البلاد بهدف القضاء على المواد الغذائية الفاسدة والمنتهية الصلاحية وكل ما يهدد صحة المواطن".